او خمسة فان خارج المسجد تكبيرتين مثلا حقيقتين فاخبروا بذلك ولم يعرفا المتقدمة منهما واخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره التتبع **او تعينت ونسيت** بعده **صلوا الظهر** لتيقن وقوع جمعة صحيحة في نفس الامر ويمتنع اقامة جمعة بعدها والطايفة التي صحت الجمعة لها غير معلومة والاصل بقا الفرض في حق كل طايفة فوجب عليهم الظهر **وفي قول جمعة** لان المفعولتين غير مجزيتين فصار وجودهما كعدمهما وفي الروضة كاصلها ترجيح طريقة قاطعة في الثانية بالاول وقد افتى الوالد رحمه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر الآن بانها صحيحة سواء وقعتا معا او مرتبا الى ان تنتهي عسر الاجتماع بامكنة تلك الجمع فلا يجب على احد منهم صلاة ظهر لهو منها لكنها تستحب خروجا من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلد وان عسر الاجتماع في مكان فيه تم الجمع الواقعة بعد انتهاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها ظهر يومها ومن لم يعلم هل جمعته من الصحيحات او غيرها وجب عليه ظهر يومها **الرابع** من الشروط **الجماعة** اجماعا ممن ينعقد به فلا تنعقد فرادى اذ لم ينقل فعلها كذلك والجماعة شرط في الركعة الاولى فقط اما العدد فشرط في جميعها كما سياتي فلو صلى الامام باربعين ركعة ثم احدث فاتم كل لنفسه اجزاتهم الجمعة **وشرطها** اي الجماعة فيها **كونهم** من الجماعات كنية الاقتدا

وهو الراوان سبقه الاخر بالهمزة لان به الانفتاح وتتم ما تقرر من كون العبرة بتمام تكبير الامام دون تكبير من خلفه ما لو احرم امام بالجمعة فمر امام آخر بها فاقتدى به تسعة وثلاثون ثم بالاول مثلهم صحت جمعة الاول اذ باحرامه تعينت جمعته للسبق وامتنع على غيره انعقاد جمعة اخرى وبذلك صرح في المجموع **وقيل** المعتبر سبق الهمزة وقيل سبق **التحلل** اي بتمام السلام للامن معه من عروض فساد الصلاة فكانت اعتبار اولى من اعتبار ما قبله **وقيل باول الخطبة** بناء على ان الخطبتين بدل عن ركعتين ولو دخل طايفة في الجمعة فاخبروهم بان طايفة سبقتهم استحب لهم استيناف الظهر ولهم اتمام الجمعة ظهرا وقول الشارح هنا كالوخرج الوقت وهم فيها يقال عليه ان التشبيه راجع الى الاتمام فقط **فلو وقعتا** بمحل يمتنع تعددها فيه **معا او شك** في المعية فلم يدر او وقعتا معا ام مرتبا **استوقفت الجمعة** اي ان وسع الوقت لان ابطال احدهما ليس باولى من الاخرى فوجب ابطالهما ولان الاصل في صورة الشك وجود عدم جمعة مجزية وجهة الامام انه يجوز فيها تقدم احدى الجمعتين فلا تصح جمعة اخرى فينبغي لمن اراد منهم ان يصلوا بعدها الظهر قال في المجموع وهو ما قاله مستحب والا فالجمعة كافية في البراة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزية في حق كل طايفة قال غيره ولان السبق اذا لم يعلم او يظن لم يورث احتمالا لان النظر الى علم المكلف او ظنه لا الى نفس الامر **وان سبقت احداهما ولم تتعين** كان سمع صريحان

او

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)